

الاجوبة الوافدة

عَلَى الْأَسْئَلَةِ الْوَافِدَةِ

« فِي رُصْلِحِ الْحَدِيثِ وَالْعِلَلِ وَالرَّهْبَانِ »

تَأَلَّفَ

عمر وعبد المنعم سليم

الناشر

دار الضياء

١٤١٥
١١١٦

الاجوبة الوافدة

عَلَى الْأَسْئَلَةِ الْوَافِدَةِ

« فِي رُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ وَالْعِلَلِ وَالرِّمَالِ »

تَأَلَّفَ
عَمْرُو عَبِيدِ النَّعْمِ سَالِمٍ

النَّاسِرُ
دَارُ الضِّيَاءِ

طنطات ٢٢٠٧١٤٧

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

الناشر

دار الضياء للنشر والتوزيع

طنطا : آخر شارع توت عنخ آمون

مع شارع محمد فريد

ت : ٣٣٠٧١٤٧ - موبيل : ٠١٢٢٢٠٥٧٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠ و٧١] .

« أما بعد » :

فإن خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

وبعد :

فقد ذاكرني بعض طلاب العلم الطيبين - وفقهم الله جميعاً - بعدة مسائل في الرجال وفي العلل وفي المصطلح ، ولما لم يسعنا الوقت لاستكمال المذاكرة بما يشفي غليلهم ، ويروي ظمأهم ، وعدتهم بكتابة أجوبة هذه الأسئلة على وجه التفصيل (١).

○ وهذه الأسئلة هي :

(١) ما حال معمر بن راشد في روايته عن قتادة بن دعامة السدوسي؟

(٢) هل تقبل عنعنة قتادة مع وصفه بالتدليس؟ ومثله عمرو بن عبد الله السبيعي؟

(٣) ما وجه ترجيحي للرواية المرفوعة لحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « رُفِعَ القلم عن ثلاثة . . . » ؟

(٤) ما وجه ترجيحي لاتصال رواية طلحة بن نافع الإسكاف عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ؟

(٥) هل تقبل عنعنة أبي الزبير المكي ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مع ما وُصف به من التدليس؟

هذا ، وسوف أذكر في ثنايا أجوبتي على هذه الأسئلة ، ما يحضرني

(١) وهذه الأسئلة كنت قد أجبت عنها ، وحررتها في هذه الرسالة اللطيفة منذ أكثر من تسع سنوات ، ولم يتيسر لي إخراجها إلا اليوم ، لاسيما مع سؤال كثير من طلاب العلم عنها ، وكل شيء عند الله تعالى بقدر ، وقد انتفعت من ذلك بزيادة من التحرير .

ما دار بيني وبينهم من مذاكرة ونقاش تذكيراً لقارئ هذه الأجوبة منهم بما
كان بيننا ، وإتماماً للفائدة على طلاب العلم والحديث والسنة .

فأسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى السداد في القول والعمل ، إنه ولي
ذلك والقادر عليه .

وكتب : أبو عبد الرحمن

عمرو عبد المنعم سليم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد :

حال معمر بن راشد في قتادة

○ فأما السؤال الأول ، وهو :

ما حال معمر بن راشد في روايته عن قتادة بن دعامة السدوسي ؟

وكننت قد أجبت عليه بأن معمر بن راشد وإن كان من الحفاظ الأثبات إلا أنه ضعيف في روايته عن قتادة بن دعامة السدوسي .

وقد اعتُرضَ عليَّ في قلبي هو من الحفاظ ، لوصف الحفاظ ابن حجر له في «التقريب» (٢/٢٦٦) بـ «ثقة ثبت» .

قلت : قد وصفه الحفاظ الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء»

(٥/٧) بـ «الإمام الحفاظ شيخ الإسلام» ، وذكره في كتابه «تذكرة الحفاظ»

(١/١٩٠) ، ووصفه في «العبر» (١/١٦٩) بـ «الحافظ» ، وذكره

ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» - تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ،

ومحمود الأرناؤوط - (٢/٢٤٤) ، وقال : «الحافظ أبو عروة» .

ونقل الزيلعي في «نصب الراية» (٢/١٨٦) - عند كلامه على

الحديث الذي يرويه معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن

عبدالرحمن بن ثوبان ، عن جابر : أن النبي ﷺ أقام بتبوك عشرين يوماً
يقصر الصلاة - عن النووي في « الخلاصة » قوله :

« هو حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ومسلم ، لا
يقدر فيه تفرد معمر ، فإنه ثقة حافظ ، فزيادته مقبولة » .

بل وصفه الحافظ ابن حجر نفسه في « الفتح » (٩ / ٤) :

بـ « ثقة حافظ » .

وقبل هؤلاء جميعاً أبو حاتم ابن حبان ، فقد ذكره في « الثقات »
(٤٨٤ / ٧) ، وقال : « كان فقيهاً حافظاً ورعاً » ، وذكره في « مشاهير
علماء الأمصار » فقال (١٥٤٣) : « من الفقهاء المتقين ، والحفاظ
المتورعين » ، وبهذه النقول يندفع اعتراض المعترض .

إلا أنه لا بد من التنبيه هنا على حال كثير من الباحثين اليوم ، من
التسليم لأحكام الحافظ ابن حجر في « التقريب » دون الرجوع إلى
« التهذيبين » - الكمال والتهذيب - ودون تحقيق أقوال المعدلين والمجرحين
للاوي ، ودون النظر في أحكام الحافظ ابن حجر على نفس الراوي
خارج « التقريب » ، مع أن عدداً - غير قليل - من رواة التقريب لا بد من
التحقيق في حكم الحافظ عليهم تبعاً للدراسة المتأنية لأقوال الأئمة فيهم
في ضوء القواعد العلمية الخاصة بالجرح والتعديل والنقد . (١)

(١) وانظر ما علقناه على هذه المسألة في كتابنا : « تيسير علوم الحديث للمبتدئين »

* بيان علة ضعف معمر في قتادة :

وأما علة ضعف معمر بن راشد في روايته عن قتادة فذلك لأن معمر ابن راشد كان قد سمع من قتادة وهو صغير ، فلم يضبط عنه الرواية ، ولم يحفظ عنه الأسانيد .

وقد اعترض على نفس المعترض بما روى عن معمر بن راشد مما أورده الحافظ المزي في « تهذيب الكمال » (٢٨ / ٣٠٦) - وتبعاً له الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (١٠ / ٢١٩) - أنه قال :

جلست إلى قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة ، فما سمعت منه حديثاً إلا كأنه ينقش في صدري .

وهذا الأثر أخرجه البخاري في « تاريخه الكبير » (١ / ٤ / ٣٧٨) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ٤ / ٢٥٦) من طريق : محمد بن كثير الصنعاني ، عن معمر به .

ومحمد بن كثير هذا ضعيف جداً ، خصوصاً في روايته عن معمر ، ففي ترجمته من « تهذيب التهذيب » (٩ / ٣٧٠) : « عن عبد الله بن أحمد : ذكر أبي محمد بن كثير ، فضعفه جداً ، وضعف حديثه عن معمر جداً » .

قلت : وكنت قد غفلت عن هذه العلة عند ابتدار من سألني هذا السؤال ، فأجبت به بأن شواهد رواياته تحكم عليه بخلاف ما حكم به على نفسه .

فاعترض على نفس المعترض بقوله : فهل نكذبه ؟

والجواب على هذا الاعتراض من ثلاثة وجوه :

الأول : أن ضبط الراوي لا يعرف بتقريره ذلك عن نفسه ، وإنما يعرف بموافقة أو مخالفته للثقات وبتعديل الأئمة والنقاد أو تجريحهم له ، فتعديل الراوي لنفسه لا يفيد إذا ظهر خلاف ذلك بسبب روايته .

والوجه الثاني : أن هناك كثيراً من الرواة قد اختلف في أمرهم ، فعدلهم البعض ، وجرحهم البعض الآخر ، فترجح جانب الجرح على جانب التعديل بسبر روايات هذا الراوي ، فإذا كان هذا في جنب من عدله غيره فكيف بمن عدل نفسه ؟!!

والوجه الثالث : أن الراوي قد يكون من الطبقة الأولى من أصحاب حافظ معين ، فتد بعض رواياته لمخالفته لأصحاب هذا الحافظ ممن رووا نفس الرواية بخلاف ما رواه هو .

وعودة إلى خبر محمد بن كثير الصنعاني عن معمر ، فإنه معلول أيضاً بالنكارة ، فما ذكره عن معمر مخالف لما ذكره الثقات عنه .

ففي « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي - رحمه الله - (ص: ٢٨٤) :

« قال ابن أبي خيثمة : سمعت يحيى بن معين ، قال : قال معمر : جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد » .

وهذا النص حجة على ضعف معمر في قتادة مما ورد على لسان معمر نفسه (١).

ويبقى علينا الآن معرفة علة ضعف معمر في قتادة ، وهي كما صرح بها معمر في كلامه : صغر سنه عند سماعه من قتادة .

وأما الاعتراض بأن العلة في ضعفه أنه سمع قتادة بالبصرة ، وروايته عن أهل البصرة وأهل الكوفة ضعيفة ، وكذلك ما حدث فيه بالبصرة . فضعيف .

فكونه قد سمع من قتادة بالبصرة فهذا لا يمنع أنه قد سمع منه صغيراً فلم يحفظ الأسانيد عنه كما صرح هو نفسه بذلك ، ويدل على ذلك أن أول طلبه العلم كان سنة وفاة الحسن البصري ، وكان سنه آنذاك خمس عشرة سنة ، وكان لا يزال غلاماً فلم يحفظ ما سمعه من قتادة .
وأما ضعفه فيما حدث به في البصرة فذلك لأنه لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه فوق للبصريين عنه أغاليط ، ولكن حديث هشام بن يوسف وعبد الرزاق عنه أصح ، لأنهم أخذوا عنه من كتبه .

قال الحافظ الذهبي في « السير » (١٢ / ٧) :

« ومع كون معمر ثقة ثبتاً فله أوهام ، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه فإنه لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوق للبصريين عنه أغاليط ، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح لأنهم أخذوا عنه من كتبه » .

(١) ونقل ابن رجب - أيضاً - عن الدارقطني قوله في « العلل » : « معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش »

وثمة فرق شاسع بين أن يكون ما سمعه معمر بالبصرة فيه ضعف وبين أن يكون ما حدث به في البصرة فيه ضعف .

فإن ما حدث به في البصرة ضعيف للعلة الطارئة عليه وهي عدم تحديثه من كتبه هنالك ، مع كونه في ذلك الوقت ثقة حافظ متقن .
ومع هذا فإننا لا نمنع من القول بأن ما حدث به عن أهل الكوفة وأهل البصرة فيه أغاليط .

وقد نصَّ على ذلك ابن معين - في رواية ابن أبي خيثمة - قال :

« إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالقه ، إلا عن الزهري ، وابن طاوس ، فإن حديثه عنهما مستقيم ، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا ، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً ، ... وحديث معمر عن ثابت ، وعاصم بن أبي النجود ، وهشام بن عروة ، وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام » . (١)

وكنت قد تكلمت على رواية عبد الرزاق عن معمر ، وأنها مستقيمة ، إلا أنني قلت : إن رواية إسحاق الدبري عن عبد الرزاق قد يقع فيها أوهام ، من جهة أنه سمع من عبد الرزاق وسنه سبع سنوات ، وتوجد جملة من هذه الأوهام في « جامع » عبد الرزاق .

قال الذهبي في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الدبري من « السير »

: (٤١٧/١٣)

(١) انظر « تهذيب التهذيب » (١٠/ ٢٢٠).

« ألف القاضي أبو عبد الله بن مُفرج كتاباً في الحروف التي أخطأ

فيها الدبري، وصحف في « جامع » عبد الرزاق » .



لا بدَّ من التّفصيل في رواية إسحاق الدبري، عن عبد الرزاق، « لما يوجد
من حديث الدبري عن عبد الرزاق في مصنفات عبد الرزاق فلا يلحقه
الدبري منه تبعاً إلا إنه صحَّف أو حرَّف، وإنا الكلام في
الأحداث التي عنده في غير الصانيف، وفي التي في المناكير، وذلك لأجل
سماعه منه طرقة الأقباط » أضافه ابن الصلاح في « معرفة أنواع علوم الحديث
ص (١٩٩) وانظر « لسان الميزان » (١/ ٣٥٠) »

القطار

الكلام على تدليس قتادة وأبي إسحاق السبيعي

○ وأما الجواب على السؤال الثاني ، وهو :

هل تُقبل عنعنة قتادة أم لا ؟

ففيه فصول :

الفصل الأول :

✽ في معرفة من تقبل عنعنته من المدلسين ومن ترد عنعنته :

اعلم - علّمنا الله وإياك - أن رد رواية كل من وصف بالتدليس لعننته - سواء قلّ تدليسه أو كثر وفحش - أمر طرأ على المعاصرين من المشتغلين بعلم الحديث ، وهو بخلاف ما عليه المحققون من الأئمة والنقاد من علماء الحديث ، ولعل ذلك يكون اغتراراً بما أجمل من القول في حكم رواية المدّلس ، بأنها تُرد إذا عنعن ، ولكن الأئمة فصلّوا الكلام في أحكام التدليس والمدلسين .

فالكلام على رواية المدّلسين على مراتب :

الأولى : لا بد من النظر في حال الراوي والرواية ، فإذا كان الراوي ثقة محتجاً به ، وكان لا يروي إلا عن ثقة وكانت روايته محتملة ، فهذا تقبل روايته بلا خلاف ، ومن هذه الطبقة سفيان بن عيينة ، والزهرى ، وغيرهما .

قال ابن عبد البر في « التمهيد » (١٧ / ١) :

« إن كان ممن لا يروي إلا عن ثقة ، استغني عن توقيفه ، ولم يسأل عن تدليسه » .

الثانية : إذا كان مقلداً من التدليس ، أو كان مكثراً ولكن روى عن بعض شيوخه الذين أكثر مصاحبتهم والسماع منهم - كابن جريج عن عطاء ، أو الأعمش عن أبي صالح ، وأبي وائل وغيرهما ممن طال صحبته لهم - قبلت روايته ، إلا أن يتبين أنه قد دلس رواية بعينها . وهذا مأخوذ من مجموع أقوال المحققين من أهل الحديث .

قال الإمام مسلم في مقدمة « الصحيح » (١٣٧ / ١ : نووي) :

« إنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم ، إذا كان الراوي ممن عُرِفَ بالتدليس في الحديث وشهرَ به ، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ، ويتفقدون ذلك منه ، كي تنزاح عنهم علة التدليس » . ونقل الخطيب في « الكفاية » (ص ٤١٢) عن الحميدي - عبد الله ابن الزبير - قوله :

« إن كان رجل معروفاً بصحبة رجل ، والسماع منه ، مثل ابن جريج ، عن عطاء ، أو هشام بن عروة ، عن أبيه ، وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير ، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم ، ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه ، فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلاً غير مسمى ، أو أسقطه ، ترك ذلك الحديث الذي أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه ، ولم يضره ذلك في غيره ، حتى يُدرك عليه فيه ، مثل ما أدرك

عليه في هذا فيكون مثل المقطوع .

قلت : قول الحميدى : « فيكون مثل المقطوع » ، يقصد به المنقطع
فبعض العلماء قد يطلق لفظ « المقطوع » على المنقطع ، منهم الإمام
الشافعي - رحمه الله - ، والأولى التفريق بينهما ، فالمقطوع : ما كان من
رواية التابعى ، والمنقطع : ما كان في إسناده انقطاع - من سقوط رجل أو
أكثر أثناء الإسناد - فتنبه .

ونقل ابن حجر في « النكت » (٢ / ٦٢٥) عن أبي الحسن بن القطان
قوله :

« إذا صرح المدلس قبل بلا خلاف ، وإذا لم يصرح ، فقد قبله قوم
ما لم يتبين في حديث بعينه أنه لم يسمعه ، ورده آخرون ما لم يتبين أنه
سمع ، فإذا روى المدلس حديثاً بصيغة محتملة ، ثم رواه بواسطة ، تبين
انقطاع الأول عند الجميع » .

وقال الإمام الذهبي في ترجمة سليمان بن مهران الأعمش من
« الميزان » (٢ / ٢٢٤) :

« هو يدلس ، وربما دلس عن ضعيف ، ولا يدري به ، فمتى قال :
(حدثنا) فلا كلام ، ومتى قال : (عن) تطرق إليه احتمال التدليس ، إلا
في شيوخ له أكثر عنهم : كإبراهيم ، وابن أبي وائل ، وأبي صالح
السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال » .

وقال ابن رجب في « شرح العلل » (ص ٢٠٩) :

« وقالوا : إذا غلب التدليس لم يُقبل حديثه حتى يقول : حدثنا ،

وهذا قول ابن المديني ، حكاه يعقوب بن شيبه عنه .

الثالثة : إذا كان مكثراً رُدَّ حديثه إذا لم يصرح فيه بالسماع .

الرابعة : قبول رواية المدلس مطلقاً - مقللاً أو مكثراً - إذا صرح بالسماع .

الخامسة : رد رواية المدلس الثقة - إذا كان مقللاً أو إذا كان لا يروي إلا عن ثقة - إذا عنعنها وكان متن الحديث منكراً ورجال إسناده ثقات .

السادسة : رد رواية المدلس الثقة - وإن كان مقللاً ، أو لا يروي إلا عن ثقة - إذا كان هذا المدلس موصوفاً بنوع من البدعة ، وكان حديثه هذا يؤيد بدعته ، ولم يكن الحمل في الإسناد إلا عليه .

الفصل الثاني :

* حكم ما كان في « الصحيحين » من رواية المدلسين :

ثم إن الشيخين - البخاري ومسلم - قد أخرجوا لبعض من وصف بالتدليس ما رووه بالعنعنة .

فاعترض على معترض بأن ما كان في « الصحيحين » من رواية المدلسين محمول على السماع من طريق أخرى .

فأجبت ، بأن هذا القول ادَّعاه النووي ، فقال في « شرح صحيح مسلم » (١ / ١٥٣) : « ما كان في الصحيحين عن المدلسين بعن ونحوها ، فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى » .

وكنت قد اشتغلت قديماً بسبر ما في « صحيح البخاري » من رواية

الموصوفين بالتدليس مما روه بالعننة ، فرأيته يحترز لنفسه من رواية المكثر من التدليس المعننة بأكثر من طريقة ، منها : أن يورد روايته المعننة في موضع من الصحيح ، ثم يتبعها برواية أخرى تثبت سماعه للحديث من نفس الشيخ .

وقد يورد روايته المعننة ، ثم يورد له متابعة عن شيخه ، ليثبت أن الحديث محفوظ على هذا الوجه وأنه لم يدلسه عن ضعيف .

وصنيعه هذا لأنه شدد في شرط «صحيحه» ، فكأنه أراد أن يجمع أهل العلم قاطبة - مع اختلافهم فيما بينهم في حال راو ، أو في رواية بعينها ، أو في مسألة من مسائل الحديث - على كتابه هذا ، ليتلقوه عنه بالقبول وقد حصل له ذلك ، بفضل الله ومنه .

الفصل الثالث :

*هل تقبل عننة قتادة؟

وعودة إلى سؤالنا : هل تقبل عننة قتادة أم ترد ؟

فأقول : إن قتادة إمام حافظ كبير ، ذكر ابن المديني في « علله » (ص: ٣٧) أن إسناد أهل البصرة يدور عليه .

ومن وصفه بالتدليس اعتمد على أمرين :

الأول : وصف النسائي له بالتدليس كما في « تعريف أهل التقديس » للحافظ ابن حجر ، ومتابعة الذهبي له .

قلت : أما وصف النسائي والذهبي له بالتدليس فهما مشهوران بإطلاق لفظ التدليس على الإرسال وهذا ظاهر من وصفيهما جمعاً من

الرواة بالتدليس لا يصح ذلك عنهم .

بل صرح الذهبي بأن الإرسال عنده قسم من التدليس فقال في «الموقظة» (ص: ٤٧) :

« المدلس ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه ، أولم يدركه » .

ولا شك أن قوله (لم يدركه) يشير إلى الإرسال لا التدليس .

فإن قيل : كتابه « الموقظة » مختصر لكتاب شيخه ابن دقيق العيد المسمى بـ«الاقتراح» ، فلعل هذه تكون عبارة شيخه المذكور .

قلنا : بل عبارة شيخه ابن دقيق كما وردت في « الاقتراح » (ص: ٢٠٩) :

« التدليس : وهو أن يروي الراوي حديثاً عن من لم يسمعه منه » .

ولم يذكر عبارة الذهبي : (أولم يدركه) فدل على أنها من إنشاء الذهبي نفسه .

وعلى هذا النهج سار ابن حبان ، فأطلق التدليس على الإرسال ، فقال في ترجمة بشير بن المهاجر الغنوي من «الثقات» ^(١) :

« دلس عن أنس ، ولم يره » .

وقال في مقدمة كتابه «المجروحين» (١ / ٨٠) في أسباب الضعف :

« ومنهم المدلس عمن لم يره ، كالحجاج بن أرطاة وذويه ، كانوا

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (١ / ٤١١) .

يحدثون عمن لم يروه ، ويدلّسون حتى لا يُعلم ذلك منهم » .

فأطلق التدليس على الإرسال .

الفصل الرابع :

* الفرق بين الإرسال والتدليس :

ولا شك أن هناك فرقاً شاسعاً بين الإرسال والتدليس ، وكذلك بين حكم عننة الراوي الموصوف بالإرسال وبين حكم عننة الراوي الموصوف بالتدليس .

فإن التدليس - كما نقل تعريفه ابن عبد البر في « التمهيد »
(٢٧/١) عند جماعة أهل العلم بالحديث - :

« أن يكون الرجل قد لقي شيخاً من شيوخه ، فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه ، ثم أخبره بعض أصحابه ممن يثق به عن ذلك الشيخ ، بأحاديث غير تلك التي سمع منه ، فيحدث بها عن الشيخ دون أن يذكر صاحبه الذي حدثه بها ، فيقول فيها : عن فلان ، يعني ذلك الشيخ » .

وأما الإرسال : فهو أن يروى عن من لم يدركه ، أو أدركه ولم يسمع منه حديثاً عنه بصيغة تحتمل السماع كـ « عن » أو « قال » .

واشتراط اللقي والسماع للوصف بالتدليس هو الأصح ، وهو المستقر عند الأئمة من المتقدمين .

وقد أنكر ابن عبد البر على من خلط بينهما ، فقال في « التمهيد »
(١٥/١) :

« التدليس : هو أن يحدث الرجل عن الرجل ، قد لقيه ، وأدرك زمانه ، وأخذ عنه ، وسمع منه ، وحديث عنه بما لم يسمعه منه ، وإنما سمعه من غيره عنه ، ممن تُرضي حاله ، أو لا تُرضي ، على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره ، وقد يكون لأنه استصغره .

هذا هو التدليس عند جماعتهم ، لا اختلاف بينهم في ذلك .

واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه ، مثل مالك عن سعيد بن المسيب ، والثوري عن إبراهيم النخعي ، وما أشبه هذا ، فقالت فرقة : هذا تدليس ، لأنهما لو شاءا لسميا من حديثهما كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما ، قالوا : وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه ، مع علمه دلالة .

قال أبو عمر : فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحداً من العلماء سلم منه في قديم الدهر ، ولا في حديثه وقالت طائفة من أهل الحديث : ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس ، وإنما هو إرسال ، قالوا : وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ ، وعن أبي بكر وعمر ، وهو لم يسمع منهما ^(١) ، ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليسا ، كذلك مالك ، عن سعيد بن المسيب .

وكذلك انتصر ابن القطان - رحمه الله - لهذا التفريق ، فقال في تعريف التدليس (٢) :

- (١) بل الثابت ثبوت سماع ابن المسيب من عمر رضي الله عنه ، وهو قول أحمد وغير واحد ، وقد ثبت هذا السماع بالسند الصحيح كما بينته في «تيسير دراسة الأسانيد» (ص : ١٤) .
- (٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٦١٤/٢) .

« نعني به : أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ، ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه ، والفرق بينه وبين الإرسال هو : أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه ، ولما كان في هذا قد سمع منه ، جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه ، كأنه إيهام سماعه ذلك الشيء ، فلذلك سمي تدليساً » .

قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (٦١٥/٢) :

« وهو صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال ، وأن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع ، بخلاف الإرسال والله أعلم ، وابن القطان متابع لأبي بكر البزار » .

قلت : وهذا ولا شك بخلاف ما ذكره ابن الصلاح في «مقدمته» في حدّ التدليس ، حيث قال (ص: ٧٣) :

« تدليس الإسناد ، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه ، أو عمن عاصره ، ولم يلقه ، موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه » .

فإن هذا الحد قد تضمن المرسل أيضاً ، والتفريق بينهما واجب ، وقد نقل الحافظ ابن حجر عن شيخه العراقي في «النكت» (٦١٥/٢) قوله : « إن الذي ذكره المصنف - [يقصد ابن الصلاح] - في حد التدليس هو المشهور عن أهل الحديث ، وأنه إنما حكى كلام البزار وابن القطان لئلا يغتر به » .

قلت - [القائل هو الحافظ] - : ولا غرور هنا ، بل كلامهما هو الصواب على ما يظهر لي في التفرقة بين التدليس والمرسل الخفي ، وإن كانا مشتركين في الحكم ، هذا ما يقتضيه النظر ، وأما كون المشهور عن أهل الحديث خلاف ما قالاه ففيه نظر ، فكلام الخطيب في باب التدليس من « الكفاية » يؤيد ما قاله ابن القطان .

قلت : نص كلام الخطيب في كتابه « الكفاية » (ص: ٣٩٥):

« والتدليس على ضربين : الضرب الأول : تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلّسه عنه ، بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه ، ويعدل عن البيان بذلك ، ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلّسه عنه ، فكشف ذلك ، لصار بيانه مرسلاً للحديث غير مدلس فيه ، لأنه الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعاً ممن لم يسمع منه ، وملاقياً لمن لم يلقه ، إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من بينه وبين من دلّس عنه ، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه ، ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل ، وذموا من دلّسه . »

ثم وجدت أحد الباحثين المعاصرين ، وهو الأستاذ عواد الخلف في كتابه : « روايات المدلسين في صحيح مسلم » (ص: ٥٧) ينسب الإمام أحمد ، وابن معين ، والبخاري إلى إطلاق التدليس على ما صورته الإرسال ، وأشار إلى أمثلة ذلك عندهم .

○ فأما الإمام أحمد :

فقد نقل الذهبي في «السير» (٤١٥/٦) عنه أنه قال :

« لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم ، ولا من الأعمش ،
ولا من حماد ، ولا من عمرو بن دينار ، ... ، ولا من أبي الزناد ،
وقد حدث عن هؤلاء على التدليس ، ولم يسمع منهم » .

قلت : هذا النص عند ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٢٨٠) : أخبرنا
عبد الله بن أحمد بن حنبل - فيما كتب إليّ - قال : حدثني أبي
... فذكره ، وقال :

قال أبي : « وقد حدث عن هؤلاء كلهم ، ولم يسمع منهم شيئاً » .

وهذا النص عند عبد الله في «العلل ومعرفة الرجال» (٢٤٦٥)
باللفظ الذي عند ابن أبي حاتم ، فدلّ على أن ما ورد في عبارة الذهبي
من تصرفه على المعنى ، وهذا كثيراً ما يقع منه في تصانيفه ، ثم وجدت
ما يؤيد ذلك : وهو أن الذهبي قد ذكر النص نفسه في «الميزان» (١٥٢/٢)
ولكن بلفظ : «... وقد حدث عنهم كلهم ، يعني يقول : عن ، ويدلس » ،
فتبين أن إطلاق التدليس عليه إنما هو زيادة بيان من الذهبي ، على ما تقرر
عند الذهبي من إطلاق التدليس على الإرسال كما تقدّم بيانه .

○ وأما ابن معين :

فقد نقل الدوري عنه في «التاريخ» (٣٩٨٣) أنه قال :

لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام ، وقدم معاوية بن سلام عليهم ، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير ، أخذ كتابه عن أخيه ، ولم يسمعه ، فدلسه عنه .

وهذا ظاهر على أنه قد أطلق التدليس على ما لم يسمعه ، وليس كذلك ، فإن سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام ثابت في غير ما حديث ، وقد أثبت له السماع منه الإمام أحمد . (١)

○ وأما الإمام البخاري :

فقد نقل الترمذي عنه في «العلل الكبير» (٨٧٧/٢) أنه قال - في حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً : « استذكروا القرآن فإنه أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقلها . . . » - :

« هذا حديث مشهور من حديث الأعمش ، ولكن لا أعرفه من حديث سعيد بن أبي عروبة ، ولا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعاً من الأعمش ، وهو يدلّس ، ويروي عنه . »

والذي يظهر لي أن قوله : «وهو يدلّس» عبارة استطراذية ، يصف بها الأعمش ، لا سعيد بن أبي عروبة ، فإن الأعمش ثابت في حقه الوصف بالتدليس ، والله أعلم .

وقد صحَّ عن بعض المتقدمين إطلاق «التدليس» على الإرسال الخفي أو الإرسال الجلي ، وهو مع هذا لا يأخذ حكم التدليس الذي أطلقه

(١) وانظر تفصيل ذلك في كتابنا : «تيسر علوم الحديث للمبتدئين» (ص: ٢٣٨).

المتأخرون من رد مطلق عنعنة من وصف بالتدليس ، لتعلق هذه الصورة بالإرسال ، لا التدليس بالمعنى الاصطلاحي ، فالتدليس من هذه الجهة الذي أطلقوه على المرسل إنما هو تدليس بالمعنى اللغوي ، وهو اختلاط الظلمة بالنور ، وقد تقدّم أن التدليس متضمن الإرسال ، ولا يتضمن الإرسال التدليس ، فكل مدلس مرسل ، لأن فيه انقطاعاً ، وليس كل مرسل مدلس ، لأن المدلس يشترط فيه السماع ، بخلاف المرسل ، ولذلك فقد أطلق الإمام مسلم وصف «الإرسال» على «التدليس» ، فقال في مقدمة «صحيحه» (٣١/١) :

« وإن كان قد عُرف في الجملة أن كل واحد منهم قد سمع من صاحبه سماعاً كثيراً ، فجائز لكل واحد منهم أن ينزل في بعض الرواية ، فيسمع من غيره عنه بعض أحاديثه ، ثم يُرسله عنه أحياناً ، ولا يُسمي من سمع منه ، وينشط أحياناً فيسمي الرجل الذي حمل عنه الحديث ، ويترك الإرسال» .

قلت : وتبعه في هذا الإطلاق الخطيب فيما تقدّم النقل عنه .

وهذا ما تنبه إليه الباحث الموماً إليه ، فقد قال عقب ما قرره آنفاً (ص: ٥٨) :

« من هنا ندرك أن عدداً لا بأس به من الرواة وصفوا بالتدليس عند المتقدمين ، وهم ليسوا كذلك على اصطلاح الحافظ ابن حجر ومن تبعه . صحيح إن المتقدمين لم يُعلِّوا الإسناد بعنعة أي مدلس ، وذلك لدرايتهم بأنهم أطلقوا اسم التدليس على حالات لا تستدعي رد العنعة مطلقاً ، لكن عدداً من المتأخرين بل ومن المعاصرين لمجرد قراءته كلمة

مدلس في ترجمة الراوي أعلى الحديث بعننة هذا الراوي من غير نظر إلى اصطلاح القوم ، ودون تمييز لنوع التدليس الذي وُصف به الراوي ، فليس كل مدلس تُرد عننته ، وليس كل نوع من أنواع التدليس يحتاج صاحبه إلى تصريح بالسمع .

وهذا الذي ذكره الباحث مفيد جداً ، ومصنفات المعاصرين تفيض بما ذكر من المغالطة في الإعلال بالعننة ، ومع ما أوردناه من منهج الحافظ في «النكت» في التفريق بين التدليس والإرسال ، إلا أنه لم يصن كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» من الخلط بين من وُصف بالتدليس وهو مدلس ، وبين من وصف بالتدليس وهو مُرسل ، فجمع فيه كل من أطلق عليه وصف مدلس .

الفصل الخامس :

✽ الفرق بين عننة المدلس وعننة المرسل :

فإذا علم ما تقدم تبين الفرق بين حكم عننة المدلس ، وعننة المرسل ، فإن المرسل إن صرح بالسمع ممن وُصف بالإرسال عنه ثبت بهذا التصريح سماعه منه ، ولا يلزم بعد ذلك التوقف في عننته في باقي الأحاديث لأجل الثبوت من السماع ، بخلاف المدلس ، فإنه إن لم يصرح بالسمع ، وعنن الحديث ففي الجملة لا تُقبل عننته ، وأما على التفصيل فقد تقدمت أحكام عننته .

وأما الأمر الثاني الذي احتجوا به على وصف قتادة بن دعامة بالتدليس ، فهو :

ما رواه عبد الله بن الإمام أحمد في « العلل ومعرفة الرجال »
(٥٠٦٨) : حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي ، قال : حدثنا أبو داود ،
قال شعبة : كنت أنظن إلى فم قتادة إذا حدث ، فإذا حدث بما قد يسمع ،
قال : حدث سليمان بن يسار ، وحدث أبو قلابة .

وسنده صحيح .

قلت : ولكن هذا الخبر حجة على المخالف ، فإنه كان يتبع ما لم
يسمعه قتادة ممن روى عنهم ولم يدركهم وليس ما رواه عن شيوخه الذين
صاحبهم وسمع منهم ما لم يسمعه منهم .

يدل على ذلك : أن شعبة لما ذكر من روى عنه قتادة ، وكانت روايته
عنه مظنة الانقطاع ، ذكر سليمان بن يسار ، وأبا قلابة الجرمي ، وليس
له سماع منهما مطلقاً ، فهذا من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس .

قال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص : ١٧١) :

أخبرنا حرب بن إسماعيل - فيما كتب إلي - قال :

قال أبو عبد الله - يعني : أحمد بن حنبل - :

يقال : إن قتادة لم يسمع من سليمان بن يسار بينهما أبو الخليل .

ثم روى عن الإمام أحمد ، قال :

لم يسمع قتادة من أبي قلابة شيئاً ، إنما بلغه عنه .

ثم روى عن ابن معين : أنه لم يسمع منهما كذلك .

ومثله عن يحيى بن سعيد .

وأما ما روى عن شعبة أنه قال : كفيتمكم تدليس ثلاثة : الأعمش ،
وأبو إسحاق ، وقتادة .

فأورده البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (١ / ١٥٢) ، قال :
وروي عنه أنه قال :

كفيتمكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وأبي إسحاق ، وقتادة .

قلت : فهذا محمول على أن المعني بالتدليس هنا الإرسال .

ويؤيد ذلك ويثبته ما أخرجه ابن عدي في مقدمة « الكامل » (١ / ٨١)
من طريق : عبد الرحمن بن مهدي ، قال : سمعت شعبة يقول :

كنت أنظر إلى فم قتادة ، فإذا قال : حدثنا ، كتبت ، وإذا قال :
حدثت ، لم أكتبه .

و« حدثت » مختصة بالإرسال ، لا بالتدليس .

وقد قال شعبة : أبو هريرة كان يدلس .

ومع فجاجة هذا الوصف - وقد أنكره عليه الأئمة - فإنه قد أطلق
التدليس على مرسل الصحابي .

قال الزركشي في « النكت » (٢ / ٦٩) :

« إنما أراد به إسقاط الوساطة بينه وبين النبي ﷺ في بعض الأحيان ،
كما اتفق له في حديث صوم الجنب ، لما أنكر عليه ، قال : حدثني
الفضل بن العباس ، ولا ينبغي إطلاق مثل هذه العبارة في حق الصحابة
رضي الله تعالى عنهم ، وإنما ذلك إرسال » .

(١) انظر « الكامل » (١ / ٨١) لابن عدي .

ولم أقف على أحد من المتقدمين - كأحمد أو ابن معين أو أبي حاتم أو أبي زرعة أو البخاري أو مسلم - أنه وصف قتادة بالتدليس بالمعنى الاصطلاحي للتدليس مع أنه إمام حافظ عليه مدار إسناد أهل البصرة، فلو كان مدلساً لما أحجموا عن الكلام فيه، فالهمم متوافرة لذلك. وكذلك فأصحاب الصحاح لم يتجنبوا رواياته المعنعة ، بل احتجوا بجملتها منها.

ولو سلمنا - لمن وصفه بالتدليس - أنه مدلس ، فهو ليس من المكثرين من التدليس وتدليسه محتمل في جنب ما روى لقلة تدليسه ، ولأنه لا يدلس إلا عن ثقة كما ذكر الحاكم .

قال أبو عبد الله الحاكم في « علوم الحديث » (ص: ١٢٩) :

« التدليس عندنا على ستة أجناس : فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم ، فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع ، وقتادة بن دعامة ، وغيرهما . »

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة قتادة من « هدي الساري » (ص: ٤٣٥) : « كان يضرب به المثل في الحفظ إلا أنه كان ربما دلس . »

ولا شك أن قوله : (كان ربما دلس) يفيد قلة ما دلّسه في جنب ما رواه ، فالعجب منه كيف يصفه بالقلة هنا ، ويصفه بكثرة التدليس في « تعريف أهل التقديس » (ص: ١٠٢) فيقول : « مشهور بالتدليس » ،

ويعده من أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين وهي طبقة مختلف في أصحابها ، فمنهم من رد حديثهم مطلقاً ، ومنهم من قبلهم .

وأما الذهبي فقد أطلق عليه الوصف بالتدليس في «السير» (٢٧٧/٥) على معنى الإرسال.



الكلام على تدليس أبي إسحاق السبيعي

والعجب ممن يساوي بين قتادة بن دعامة السدوسي وبين أبي إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله من جهة كونهما من أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين .

فإن أبا إسحاق موصوف - بحق - بالتدليس ، مشهور به ، بل ويدلس عن الضعفاء والهللكى .

من ذلك :

ما رواه أحمد (٤/٢٨٩ و٣٠٣) ، وابن أبي شيبة (٥/٢٤٦) ، وأبو داود (٥٢١٢) ، والترمذي (٢٧٢٧) ، وابن ماجه (٣٧٠٣) ، والبيهقي في « الكبرى » (٧/٩٩) ، والضياء في « فضل المصافحة » (٤) من طريق : ابن نمير ، عن الأجلح بن عبد الله الكندي ، عن أبي إسحاق ، عن البراء بن عازب ، مرفوعاً :

« ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا » .

ورواه أبو عمرو بن منده في « الفوائد » من طريق :

على بن عابس ، عن أبي إسحاق به .

وهذا الإسناد مما دلّسه أبو إسحاق ، فإنما سمعه من أبي داود - نفيح ابن الحارث الأعمى - عن البراء ، به .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « الإخوان » (ص: ١٧٢) من طريق :
أبي بكر بن عياش ، عن أبي إسحاق ، عن داود ، عن البراء به .
ورواه أحمد (٢٨٩/٤) من طريق :
مالك بن مغول ، عن أبي داود به .
وأبو داود هذا كذاب تالف .

وقد روى عبد الله بن الإمام أحمد في « العلل ومعرفة الرجال »
(٣٢٢) بسند صحيح عن المغيرة ، قال : ما أفسد أحد حديث الكوفة إلا
أبو إسحاق - يعنى السبيعي - وسليمان بن مهران الأعمش .

يعنى للتدليس ، كما قال ابن حجر في « التهذيب » (٥٩/٨) .
ولكن وجدت الشيخ عبد الله الجديع - وفقه الله - يحتج بما عنعنه
أبو إسحاق إلا أن يتبين أنه قد دلس خبراً بعينه ، فمقتضاه أن يكون عنده
من المقلين من التدليس ، وقد قال في كتابه « كشف اللثام عن طرق
حديث غربة الإسلام » (ص : ١٨) :

« أما وصف أبي إسحاق بالتدليس فثابت ، إلا أنه لم يثبت ذلك
منه هنا لنقول به ، أو نرد به الخبر ، وليس مجرد الوصف بالتدليس يُرد به
مارواه الموصوف به بالعننة ، ذلك لأننا في هذه الحالة إنما نحكم بتدليسه
باحتمال ، والأصل عدم إirاده على الثقة ، وهذا من لازم التسليم بثقته
وعدالته ، وهذا المذهب - فيما نرى - أصح مما خالفه من جهة النظر . »

واحتمج لذلك بقول الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي في « المعرفة والتاريخ » (٦٣٧/٢):

« وحديث سفيان ، وأبي إسحاق ، والأعمش ، مالم يُعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة » .

قلت : الأعمش كما تقدم أفسد حديث أهل الكوفة بتدليسه ، فكيف تقبل عنعنته - فيما رواه عن غير شيوخه المكثرون عنهم - ؟! (١)

فالظاهر أن الفسوي قد عدهم من المقلين من التدليس لأنه ساواهم بسفيان في ذلك ، وهو مقل جداً من التدليس ، وإن دلس فلا يدلس إلا عن ثقة ، فهذا اجتهد منه - رحمه الله - ، ولا يمنع من أن بعض الأئمة والنقاد خالفوه في ذلك ، فلم يقبلوا من أبي إسحاق والأعمش إلا التصريح بالسماع ، لاشتهارهم بالتدليس عندهم .



(١) وقد اضطرب فيه الحافظ ابن حجر ، فذكره ضمن المرتبة الثانية من مراتب المدلسين كما في « تعريف أهل التقديس » (ص: ٦٧) - وهي من احتمال الأئمة تدليسه ، وأخرجوا له في « الصحيح » لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى - وكتابه هذا تلخيص لأسماء المدلسين في « جامع التحصيل » للعلائي ، فكأنما سار على الاختصار هنا ، ثم عاد فذكره ضمن المرتبة الثالثة في كتابه « النكت » (١/ ٦٤٠) - وهي مرتبة : من أكثروا من التدليس وعرفوا به ، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع - وقد عدَّ معه جماعة من المشهورين بالتدليس ، كبقية بن الوليد ، والحجاج بن أرطاة ، وابن جريج ، وأبي إسحاق السبيعي .

الكلام على حديث علي بن أبي طالب :

« رفع القلم عن ثلاثة... »

وأما حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - مرفوعاً :

« رفع القلم عن ثلاثة : عن الصغير حتى يعقل ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يكشف عنه » .

والذي ورد السؤال عن وجه ترجيحي للرفع في رواية أبي ظبيان .

فالمحفوظ عن الأعمش^(١) ما رواه أبو داود (٤٣٩٩) :

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا جرير ، عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، عن ابن عباس قال : الحديث .

وفيه قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : يا أمير المؤمنين

أما علمت أن القلم قد رفع عن ثلاثة : عن المجنون حتى يبرأ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يعقل ؟ قال : بلى .

ورواه أبو داود (٤٤٠٠) من طريق :

وكيع ، عن الأعمش ، نحوه .

والحديث بهذه الرواية لا يخرج عن كونه مرفوعاً حكماً .

(١) الجواب بخصوص هذه الرواية ، وإلا فللحديث عن علي رضي الله عنه طرق أخرى ، راجعها إن شئت في «إرواء الغليل» (٤/٢) للشيخ الألباني - رحمه الله- .

ولكن تظل في الإسناد علة وهي عننة الأعمش وهو مدلس ، لا
يحتج بروايته إذا لم يصرح بالسماع - في غير روايته عن مشايخه الذين
أكثر عنهم كأبي صالح وأبي وائل - ولكنى وجدت له طريقاً من رواية
شعبة ، عنه .

فقد أخرجه البغوي في « الجعديات » - كما في « تغليق التعليق »
(٤٥٧/٤) لابن حجر - :

حدثنا علي بن الجعد، حدثنا شعبة ، عن الأعمش، عن أبي ظبيان،
عن ابن عباس :

أن عمر أتني بمجنونة قد زنت - وهي حبلى - فأراد أن يرحمها ،
فقال له علي: أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة ، عن المجنون حتى
يفيق ، وعن الصبي حتى يعقل ، وعن النائم حتى يستيقظ .

وسنده صحيح .

فإن شعبة لا يروى عن شيوخه الموصوفين بالتدليس إلا ما ثبت لهم
سماعه ، فقد كان يتفقد سماعات شيوخه في رواياتهم وأحاديثهم .

ولفظ هذا الخبر يدل على رفعه فإنه قال: « أما بلغك » ، وهذا
البلاغ لا سبيل للاجتهاد فيه ، بل هو لا شك وحي ومثل هذا لا يكون
إلا للنبي ﷺ ، فأخذه عنه علي بل وعمر أيضاً .

فإذا أضيف إلى ذلك رواية عطاء بن السائب ترجح الرفع ، وإن
كنت أذهب إلى أن الاختلاف في ذكر الرسول ﷺ في الإسناد من تصرف

بعض الرواة ، وقد رجح البخاري الرواية التي لم يرد فيها ذكر الرسول ﷺ فأخرجها تعليقاً في «صحيحه» - بصيغة الجزم - : (كتاب: الحدود - باب: لا يرمم المجنون والمجنونة) (١٧٦/٤) ، فقال :

« وقال على لعمر : أما علمت أن القلم رفع ... الخبر ».

وللحديث طرق أخرى عن علي رضي الله عنه غير هذا الطريق .

وللحديث شاهد حسن يدل على ثبوت رفعه ، وصحة نسبته إلى النبي ﷺ .

وهو :

ما أخرجه أحمد (١٠١/٦ و ١٠٥ و ١٤٤) ، وأبو داود (٤٣٩٨) ، والنسائي (١٥٦/٦) ، وابن ماجه (٣٠٤١) من طريق :

حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن إبراهيم النخعي ، عن الأسود ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال :

« رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر » .

وقد اعترض على :

بأن هذا الحديث من رواية حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبي سليمان ، ورواية حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبي سليمان فيها تخطيط .

والجواب عن هذا الاعتراض من وجهين :

الأول : أن رواية من وصف بالاختلاط لا ترد مطلقاً ، بل في

قبولها وردّها تفصيل .

فإن من عُرف بالاختلاط واشتهر به ترد رواية من سمع منه بعد الاختلاط لكونها مظنة الخطأ والضعف ، وأما من كان اختلاطه خفيفاً فروايته صحيحة - إذا كان في الأصل ممن يحتج بحديثهم - ما لم يتبين أنه قد اضطرب فيها أو أخطأ .

وحماد بن أبي سليمان لم أجد من ذكره فيمن اختلط قليلاً أو كثيراً فروايته محتج بها ما لم يعلم أنه قد أخطأ في رواية هذا الحديث .

الثاني : أن ما ذكر من التخليط في رواية حماد عن حماد فإنما رواه أبوداود - كما في « السير » للذهبي (٢٣٦/٥) - قال :

سمعت أبا عبدالله أحمد يقول : حمادٌ مقارب الحديث ، ماروى عنه سفيان ، وشعبة ، ولكن حماد بن سلمة عنده عنه تخليط .

وهذا القول من الإمام أحمد في هذه الرواية عنه مجمل ، وقد فسره ماورد في رواية الأثرم عنه - كما في « السير » (٢٣٦/٥) - :

أما رواية القدماء عن حماد فمقاربة ، كشعبة ، وسفيان ، وهشام ، وأما غيرهم فقد جاءوا عنه بأعاجيب ، قلت له : حجاج وحماد بن سلمة ؟ فقال : حماد على ذلك لا بأس به .

ثم قال أحمد : وقد سقط فيه غير واحد مثل محمد بن جابر ،

وذاك ، وأشار بيده ، فظننا أنه عنى سلمة الأحمر أو عنى غيره .

قال الذهبي : « إنما التخليط فيها من سوء حفظ الراوي عنه » .

قلت : يقصد بذلك محمد بن جابر بن سيار ، فإن حديثه فيه تخليط كثير ، وأما حماد فروايته محتج بها عن حماد بن أبي سليمان كما في رواية الأثرم ، خصوصاً : إذا رواها الجمع من الثقات عن حماد بن سلمة على وجه واحد .

وحديث عائشة هذا ، رواه عن حماد بن سلمة كل من :

(١) يزيد بن هارون :

أخرجه الإمام أحمد (١٤٤ / ٦) ، وأبو داود (٤٣٩٨) .

(٢) عفان بن مسلم :

أخرجه أحمد (١٠٠ / ٦) ، والدارمي (٢٢٩٦) .

(٣) شيان بن فروخ :

أخرجه ابن حبان (موارد : ١٤٩٦) .

(٤) عبد الرحمن بن مهدي :

أخرجه النسائي (١٥٦ / ٦) ، وابن ماجه (٢٠٤١) ، وابن الجارود (١٤٨) .

(٥) و (٦) أبي الوليد الطيالسي وموسى بن إسماعيل :

أخرجه الحاكم (٥٩ / ٢) .

فلو سلمنا أن رواية حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان فيها
تخليط فالحمل فيها على ابن سلمة كما يُفهم من رواية الجرح ، وتعدد
الرواة عن ابن سلمة في رواية هذا الحديث على وجه واحد يدل على أن
حماد بن سلمة قد ضبط هذا الحديث ، والله أعلم .

○ وقد صحح هذا الحديث جماعة من العلماء منهم :

ابن حبان ، والحاكم على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، وأخرجه
ابن الجارود في «منتقاه» ، وقد قال الحافظ الذهبي في « السير » (١٤ /
٢٣٩) : « لا ينزل فيه عن رتبة الحسن إلا في النادر في أحاديث يختلف
فيها اجتهاد النقاد » .^(١)



(١) ولكن هذا القول ليس على إطلاقه ، ف«المتقى» فيه جملة من الأحاديث الضعيفة

ولا شك .

الكلام على رواية طلحة بن نافع الإسكاف

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه

○ وأما السؤال عن :

تصحيح لرواية طلحة بن نافع الإسكاف عن جابر ، وقولي : إنها
محمولة على السماع ، واعتراض من اعترض عليّ بقول شعبة وغيره :
« هذه التي يحدث بها أبو سفيان صاحب الأعمش كتاب »

فالجواب عنه :

أنه قد ثبت لقاء - بل ومجاورة - طلحة بن نافع لجابر بن عبد الله
سته أشهر^(١).

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢/٢/٣٤٦) بسند صحيح.

ويُستبعد أن يكون قد جاوره هذه الفترة ولم يسمع منه إلا أربعة
أحاديث ، تلك التي قيل : إن البخاري قد أخرجها له مقروناً بغيره .

فإذا أضيف إلى ذلك ما ورد عن الإمام أحمد في « العلل » برواية
ابنه عبد الله (٢/٢٤٨) :

حدثنا هشيم ، قال أخبرنا أبو بشر جعفر بن أبي وحشية ، قال :

(١) كما بيته تفصيلاً في بحث تضمنه تعليقي على كتاب « فضائل شهر رمضان » لابن
شاهين (ص: ١٩).

قلت لأبي سفيان: مالي لا أراك تحدث عن جابر كما يحدث سليمان
اليشكري؟ قال: إن سليمان كان يكتب، وإنني لم أكن أكتب.

دل دلالة قطعية على أنه قد تحمل عن جابر أكثر من أربعة أحاديث،
وكنت قد طرحت في بحثي الذي تكلمت فيه على هذه المسألة في
تعليقي على كتاب «فضائل شهر رمضان» لابن شاهين (ص: ١٩-٢٠)
أن الذي يظهر لي أن سماع أبي سفيان من جابر متحقق، إلا أنه أقل
من الرواية عن جابر لأنه كان يحفظ مروياته، ولم يكن يكتبها، فكأنه
ترك التحديث بها من حفظه خشية الخطأ، فروي من كتاب سليمان
اليشكري ما صح له سماعه من جابر، ولا شك أن هذا لا يقدر في
الاتصال، ولعله مراد شعبة حين قال:

« هذه التي يحدث بها أبو سفيان صاحب الأعمش كتاب » .

ثم إنني عند كتابة هذا البحث وجدت عن شعبة تنصيصة في ذلك .
فقد أخرج الحاكم في « معرفة علوم الحديث » (ص: ١٢٩) من
طريق : علي بن المديني قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول :
كان شعبة يرى أحاديث أبي سفيان عن جابر ، إنما هو كتاب سليمان
اليشكري .

قال : قلت لعبد الرحمن : سمعته من شعبة ؟ قال : أو بلغني عنه .
وقد ذكرت في بحثي الذي تقدمت الإشارة إليه رواية صرح فيها أبو
سفيان الإسكاف بسماعه من جابر غير الروايات الأربع التي ذكروها له

عنه بالسماع ، فالحمد لله على التوفيق ، بالإضافة إلى أن مسلم قد احتج بروايته في الأصول في أكثر من عشرين موضعاً في «الصحیح» ، ولا يُقال إن هذا الاحتجاج منه جرياً على مذهبه في الحكم بالاتصال بمجرد المعاصرة ، لأنه قد بين أنه وإن كان هذا مذهبه ، إلا أنه لا يتنكب عن الحكم بالانقطاع فيمن وُصف أنه لم يسمع من أحد الشيوخ أو أحد الرواة وقد صرح بذلك في «مقدمة الصحيح» (١/٢٩-٣٠) فقال :

« القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً : أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً ، وجائز ممكن له لقاءه ، والسماع منه ، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد ، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ، ولا تشافها بكلام ، فالرواية ثابتة ، والحجة بها لازمة ، إلا أن يكون هناك دلالة بينة ، أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه ، أو لم يسمع منه شيئاً . . . » .

فدلّ هذا النقل عن مسلم تحريه ما قيل في سماعات الرواة بعضهم من بعض ، وكيف لا وهو صاحب «الصحیح» ؟!! فإذا احتج بحديث أبي سفيان عن جابر في تلك المواضع الكثيرة من أصول كتابه «الصحیح» دلّ ذلك على أن هذا النقل في روايته من كتاب سليمان الشكري لا يقدر في الاتصال عنده بين أبي سفيان وبين جابر - رضي الله عنه - لا لأجل المعاصرة ، بل لأجل المجاورة ، وثبوت السماع في غير ما حديث ، والله أعلم .



حكم عنعنة أبي الزبير المكي

في روايته عن جابر رضي الله عنه

○ وأما ما يتعلق بالسؤال عن :

عن حكم عنعنة أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ؟

فالجواب : إن رواية أبي الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس عن جابر - رضي الله عنه - محمولة عندى على الاتصال سواءً صرح بالسماع أو عنعن ، لأن وصفه بالتدليس لا يثبت .

إذ أن من وصفه بالتدليس احتج بما رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٣٣/٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٢١٣٦/٦) من طريق :

سعيد بن أبي مريم ، حدثنا الليث بن سعد ، قال :

قدمت مكة ، فجئت أبا الزبير ، فرفع إلي كتابين وانقلبت بهما ، ثم قلت في نفسي : لو عاودته ، فسألته : أسمع هذا كله من جابر ؟ فقال : منه ما سمعت ، ومنه ما حدثنا عنه ، فقلت له : أعلم لي على ما سمعت ، فأعلم لي على هذا الذي عندي .

واعتماداً على هذه الحكاية درج كثير من المعاصرين على رد رواية أبي الزبير عن جابر - المعننة - إذا لم تكن من طريق الليث عنه .

فهذا الخبر لا يفيد بحال من الأحوال أنه قد دلّس ، وكيف يكون قد

دلّس وهو لم يؤد شيئاً من رواياته إلى الليث ، وإنما ناوله حديث جابر الذي عنده ، ومنه ما هو سماع ، ومنه ما سمعه عن غير جابر ، عن جابر رضي الله عنه .

بل ورد في رواية أخرى لهذه الحكاية أن ذلك تم على غير سبيل المناولة ، فعند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/١٦٧) من طريق : حُبَيْش بن سعيد ، عن الليث بن سعد ، قال :

جئت أبا الزبير ، فأخرج إلينا كتباً ، فقلت : سماعك من جابر ؟ قال : ومن غيره ، قلت : سماعك من جابر ، فأخرج إليّ هذه الصحيفة .

وإذا سلمنا جـدلاً بأن أبا الزبير مدلس فكيف لم يصفه أحد ممن عاصره من العلماء بالتدليس ، وتفطن إليه الليث بن سعد - وهو وارد إليه من مصر إلى مكة لسماع حديثه - فرجع إليه يسأله عما سمعه مما لم يسمعه !!؟

بل إن شعبة بن الحجاج - وكان من أشد من يتثبت من سماعات الرواة - سمع منه ، ثم جرحه بأسباب ليس منها التدليس ، فلو ثبت التدليس في حق أبي الزبير عنده ، لجرحه به ولا شك .

لقد كان من عادة الليث إذا نزل بلدة أن يحضر إلى أهل العلم فيها إما للسماع عليهم ، أو لطلب كتبهم منهم ، كما فعل مع هشيم ، فيما ذكره الذهبي في «السير» (٨/١٤٥) ، عندما ما نزل بغداد ، فقد سأله أن يرسل إليه شيئاً من كتبه ، فدفع إليه بعض كتبه ، فكتب منها ،

ثم سمعها على هشيم .

وهذا ما حدث مع أبي الزبير المكي ، فإنه قد طلب منه بعض كتبه ، فأعطاه ما عنده عن جابر فعاوده يسأله عما سمعه مما لم يسمعه .

ومثل هذا لا يدل بحال من الأحوال على أن أبا الزبير قد دلس عن جابر .

فإن قيل : إن ما كان بين أبي الزبير والليث مناولة ، وهي نوع من أنواع الأداء .

فالجواب : إن المناولة صورتها : أن يدفع العالم ، أو المحدث كتابه إلى الطالب ويقول له : هذا كتابي ، أو هذا حديثي ، فاروه عني ، أو نحو ذلك .

وليس في خبر أبي الزبير والليث ما يدل على أن أبا الزبير قد ناول الليث حديثه ، وأذن له في رواية حديثه .

بل عند الإمام أحمد حديثاً من سماع الليث من أبي الزبير عن جابر .

قال - رحمه الله - في « مسنده » (٣ / ٣٤٩) :

حدثنا حجين ، حدثنا ليث ، عن أبي الزبير ؛

وإسحاق بن عيسى ، حدثنا ليث ، حدثني أبو الزبير ، عن جابر

ابن عبد الله ، قال :

جاء عبد فبايع رسول الله ﷺ على الهجرة الحديث .

فالتصريح بالسماع في هذا الإسناد لا يدل على أن نسخة أبي الزبير عن جابر مناولة لليث بن سعد ، فلفظ « حدثني » يدل على السماع ، مما يقوي مذكرناه سابقاً من أنه أخذ كتابه ، ثم عاد ليسمعه منه كما كان يفعل مع غيره من الحفاظ والمحدثين .

وهذا ينقض ما أورده الذهبي في « السير » (٣٨٣ / ٥) نقلاً عن ابن حزم ، قال :

« لا أقبل من حديثه إلا ما فيه : « سمعت جابر » ، وأما رواية الليث عنه فأحتج بها مطلقاً ، لأنه ما حمل منه إلا ما سمعه من جابر » .
قال الذهبي :

« وعمدة ابن حزم حكاية الليث ، ثم هي دالة على أن الذي عنده إنما هو مناولة ، فالله أعلم أسمع منه أم لا ؟ » .

وأما ما ذكره الذهبي وغيره من تدليسه عن غير جابر ، فإنما يقصد به الإرسال ، على ما تقدم بيانه من اصطلاح الذهبي ، ثم إن من ذكرهم الذهبي ممن دلس عنهم أبو الزبير لا يصح له سماع منهم أصلاً .

بل إن الحافظ الذهبي - نفسه - قد مرّض القول بأنه مدلس .

فقال في كتابه « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » (ص : ١٧١) : « قيل : مدلس » .

ولكنى بعد عدة سنوات من كتابة هذا الجواب ، وقفت على نقل
مهم عند ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣٢٣/٤) ، قال :
« وقد نصَّ يحيى القطان ، وأحمد بن حنبل أن ما لم يقل فيه
(حدثنا) لكن (عن جابر) بينهما فيه فياف » .

وقد تتبعنا هذا النقل ، فلم أقف عليه في شيء من المصادر التي
بين يدي من كتب الرجال والعلل والتراجم ، فإن صح هذا النقل عن
هذين الإمامين ، فلا شك أنه يُثبت وصف التدليس على أبي الزبير ، لا
سيما عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - .

هذا والله أعلم بالصواب ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .



فهرس الموضوعات

المقدمة	٣
الأسئلة الواردة	٤
السؤال الأول : وهو متعلق ببيان حال معمر بن راشد في قتادة	٦
بيان أن معمر بن راشد ضعيف في روايته عن قتادة	٦
ذكر من وصف معمر بن راشد بالحفظ والتوثيق والإمامة	٦
تنبيه هام على ضرورة الرجوع إلى أقوال المجرحين والمعدلين وعدم الاكتفاء بحكم الحافظ في «التقريب»	٧
بيان علة ضعف معمر في قتادة ، وهي سماعه منه وهو صغير	٨
أثر ضعيف يخالف ما تقدّم ، وبيان علة ضعفه	٨
السبب في ضعف ما حدّث به معمر بالبصرة	١٠
الكلام على رواية إسحاق الدبري عن عبد الرزاق	١١
الكلام على تدليس قتادة وأبي الزبير المكي	١٣
السؤال الثاني : في حكم قبول عننة قتادة	١٣
فصل : في معرفة من تُقبل عننته من المدلسين ومن ترد عننته	١٣
فصل : في حكم ما كان في «الصحيحين» من رواية المدلسين	١٦

فصل : في عننة قتادة.....	١٧
حد التدليس والإرسال.....	١٨
فصل : في الفرق بين الإرسال والتدليس.....	١٨
ترجيح القول بقبول عننة قتادة.....	٣٠
الكلام على تدليس أبي إسحاق السبيعي.....	٣١
السؤال الثالث : في الكلام على حديث علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> : « رفع	
القلم عن ثلاثة..... »	٣٤
الكلام على تدليس الأعمش ، ورواية شعبة عنه.....	٣٥
شاهد حسن لحديث علي <small>رضي الله عنه</small> من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله	
عنها -.....	٣٦
الكلام على رواية حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبي سليمان.....	٣٧
من صحح هذا الحديث من الأئمة والنقاد.....	٣٩
السؤال الرابع : في الكلام على رواية طلحة بن نافع الإسكاف عن جابر	
ابن عبد الله <small>رضي الله عنه</small>	٤٠
إثبات اللقي والسماع بين طلحة بن نافع وجابر <small>رضي الله عنه</small>	٤٠
بيان أن الكتاب الذي حدث منه طلحة عن جابر هو كتاب سليمان	
اليشكري ، وفيه ما سمعه طلحة من جابر.....	٤١

احتجاج مسلم برواية طلحة بن نافع عن جابر رضي الله عنه في أصول الصحيح
تدفع القول بتدليسه عنه ٤٢

السؤال السادس : في الكلام على عننة أبي الزبير المكي عن جابر رضي الله عنه ٤٣

الحكاية التي اعتمد عليها من وصف أبا الزبير بالتدليس ٤٣

الجواب عن هذه الحكاية بما يدل على عدم ثبوت التدليس في رواية : أبي
الزبير ، عن جابر ٤٤

عادة الليث بن سعد في السماع من شيوخ البلاد التي يرد عليها ٤٤

بيان أن شعبة بن الحجاج مع كلامه الشديد في أبي الزبير ، ومع ذمه
الشديد للتدليس ، إلا أنه لم يصف أبا الزبير بالتدليس ٤٤

ذكر رواية عند أحمد فيها سماع الليث من أبي الزبير ، عن جابر ، وهذا
يدفع القول بأن الكتاب الذي أعطاه لليث كان على سبيل المناولة ... ٤٥

نقل ابن القطان عن يحيى القطان وأحمد بن حنبل ما ظاهره إثبات
التدليس على أبي الزبير ، والجواب عنه ٤٧

فهرس الموضوعات ٤٨



